



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



العراق : المجتمع المدني والحراك المدني ٢٠١٩-٢٠٢٠



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية مكونة من تسعة شبكات وطنية و ٢٣ منظمة غير حكومية تعمل في ١٢ دولة عربية. انطلق عمل الشبكة سنة ١٩٩٧ بينما تأسس المكتب التنفيذي للشبكة في بروت عام ٢٠٠٠

ص.ب: ٤٧٩٢ / ١٤ - المزرعة: ٥١١٠ - ٢٠٧٠ - بيروت لبنان
هاتف: ٩٦١١٣١٩٣٦٦ - فاكس: ٩١٨١٥٦٣٦٦

العراق : المجتمع المدني والحراك المدني ٢٠١٩-٢٠٢٠

عباس الشريفي - المركز المدني للدراسات والاصلاح القانوني

تم إعداد هذا التقرير الوطني، الى جانب تقارير وطنية أخرى وتقرير إقليمي في إطار مرصد الفضاء المدني الذي بدأت الشبكة عام ٢٠١٨. يسعى المرصد الى مواكبة الأخبار والتطورات المتعلقة بالمجتمع المدني وبيئة عمله وإلى تحليلها. يمكن متابعة مختلف التقارير والنشرات الدورية التي ينتجها المرصد على موقعة الإلكتروني:

<http://civicspace.annd.org>

مقدمة

تمت كتابة التقرير في ظرف حساس ومتغير في العراق، بل قد يكون واحداً من الاوقات التي تصنف على انها منعطفات تحولية. ان المجتمع المدني في العراق له جذور تمتد الى نهايات القرن التاسع عشر حسب بعض الكتابات المعنية بالمجتمع المدني الا انه مر بفترة انقطاع كبيرة نسبياً تراجع فيها وجود المجتمع المدني الى حيث يمكن وصفه بالعدم كلياً بسبب الانظمة الشمولية التي حكمت بعد حقبة النظام الملكي الذي انتهى في خمسينيات القرن الماضي، ليعاود انطلاقة بعد سنة ٢٠٠٣ فيما يمكن وصفه بانطلاق نظام ديمقراطي يعتمد مبدأ التداول السلمي والانتخابات وان كان يعترضه -كما في معظم الدول الخارجة من نزاعات- انحرافات منظورة عن النظام الديمقراطي من ضمنها الفساد الاداري والمالي والتحصص الحزبي والفئوية وضعف سلطة القانون.

منهجية التقرير

اعتمد التقرير منهج وصفي تحليلي استعان فيه الكاتب بعدة ادوات منها خمس مقابلات شخصية مع نخب من المجتمع المدني وكذلك ثلاثة لقاءات بؤرية (Focus Group) وعشرة استبيانات لرؤساء منظمات غير حكومية وناشطين مدنيين بالإضافة الى العمل المكتبي والاطلاع على التقارير القليلة التي تنطرق الى مواضيع تخص البيئة التمكينية للمجتمع المدني.

المحور الاول: واقع المجتمع المدني والحركات المدنية

في تراكم ممتد للعمل المدني والاجتماعي، كان عام ٢٠١١ بداية الاحتجاجات السلمية التي تطالب بتصحيح مسار السياسات الحكومية والانحرافات التي تشوب عمل السلطات في العراق التي اعتمدت مبدأ المحاصصة السياسية وكان من أبرز سماته تعاضم الفساد المالي والاداري وامتداده لمعظم مستويات السلطة. هذا الحراك الذي يفتر احيانا ويتصاعد مرة اخرى كما حصل في عام ٢٠١٣ ومرة اخرى في سنتي ٢٠١٥ و٢٠١٦، اعقبته مجموعة من التظاهرات المطالبة لمجموعات من الخريجين على اختلاف تخصصاتهم او من المتعاقدين المطالبين بوظائف دائمة التي تتحول من حين لآخر الى اعتصامات امام مباني الدولة المعنية او في الساحات العامة. الى ان تمت الدعوة بشكل واسع لتظاهرات كبيرة في الاول من اكتوبر /تشرين الاول من سنة ٢٠١٩، جوبهت بقمع من السلطات الامنية أدت الى مقتل العشرات وجرح المئات في اليوم الاول مع استخدام وسائل تفريق الحشود بكثافة غير متناسبة مع الحشود المتظاهرة. وهذا ما أدى لاحقاً الى انتشار رقعة التظاهرات لتعم وسط وجنوب العراق، لتعترف السلطة فيما بعد بخطأ المؤسسة الأمنية بالتعامل مع الإحتجاجات. وفي المقابل تصاعدت حدة التظاهرات وانطلقت بشكل اوسع واقوى في الخامس والعشرين من اكتوبر / تشرين الاول ٢٠١٩، وتخللتها اعمال عنف وعنف مضاد ادت الى مقتل اكثر من ٦٣ وجرح ٢٥٩٢ خلال يومين فقط بحسب المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق. وقد أسفرت سلسلة الاحتجاجات هذه حتى كتابة التقرير الى استشهد أكثر من ٥٠٠ شخص أغلبهم من المتظاهرين وأكثر من ٥٠ عنصر من الأمن، وجرح الآلاف.

تلعب الحركات المدنية والاجتماعية ادوار مهمة في جميع الأنساق السياسية والثقافية والاقتصادية، رغم اختلاف منابع هذه الحركات وطريقة تشكيلها مع الاشارة الى ان المجتمع العراقي هو مجتمع مركب عشائرياً ودينياً مع فسحة لا بأس بها من الحركات المدنية ذات الصبغة العلمانية. يعزى البعض جذور الحركات الاجتماعية النشطة حالياً الى نشاط بعض النخب الثقافية التي جعلت من شارع المتنبي وبنية القشلة ومقاهي ثقافية واجتماعية مقراً لها كتجمعات. وكان الهدف الاول من هذه التجمعات ثقافي وربما جمالي في بعض الاحيان لتتعلق الى جوانب حقوقية تمس حياة الناس والمجتمع وتلامس احتياجاتهم. وهي كانت تقوم على اسس ثقافية ومجموعات من المهتمين بالثقافة وخصوصاً الرواية والقصة والشعر والمسرح والسينما وهذا هو مزاجها العام، بالابتعاد عن الجانب التجاري فيها، وجزء من انتاجها كان مفصلاً عن الأفكار السائدة في المجتمع عامة، وعبارة عن ردة فعل سلبية تجاه ضعف الجانب الثقافي في المجتمع. فعمدت هذه المجموعات الى فصل نفسها في اطر ثقافية معينة، هي في الحقيقة امتداد لنموذج الثقافة اللاشعبوية والتي تعمد الى التمييز والتفوق حتى وان كان شكلياً.

في حين ان هناك من يخالف في نشأة وتطور الاحتجاجات الاخيرة بان هناك شبه انفصال بين الأنساق الثقافية التي ذكرت والجموع المحتجة، حيث يمكن مشاهدة تباين واسع في الطروحات والرؤى والأساليب. فالاحتجاجات الأخيرة يمكن وصفها بالشعبية أكثر منها بالنخبوية، عكس الاحتجاجات السابقة التي كانت تقودها نخب او احزاب معارضة. كما لا يمكن تصنيف قادة لهذه التظاهرات بل العكس هناك رفض شعبي من المحتجين لأي نوع من القيادة وإصرار على ان شعبية الحراك كفيلة بتحقيق الأهداف - حسب نتائج الاستبانات - وربما هذا يعود الى خشية المحتجين من تحول المواقف فيما إذا كان هناك نوع من القيادة او انسياقها الى خيارات منسجمة مع السلطة او احزاب السلطة. لكن هذا الخيار الشعبي لا يتعارض مع نوع من انواع التنظيم كما سنرى.

وتحقق جزء من المطالب للمحتجين حيث قدمت الحكومة استقالتها، الأمر الذي يحصل للمرة الاولى منذ خمسينيات القرن الماضي، ان تستقيل حكومة في العراق تحت تأثير المطالبة الجماهيرية، بالإضافة الى تغيير شبه شامل لمنظومة التشريعات الانتخابية حيث تم تعديل قانون المفوضية العليا للانتخابات فأقبل اعضاء مجلس المفوضين وتم اختيار قضاة بدلا عنهم وأعفي كل المسؤولين فيها من مناصبهم، وكذلك تشريع قانون جديد للانتخابات اعتمد فيه الانتخاب الفردي على مستوى الدوائر الصغيرة بدلا من النظام النسبي المعتمد على نظام سانت ليغو المعدل لتوزيع المقاعد والدوائر على مستوى المحافظات.

أضف الى ذلك ان جمعيات المجتمع المدني في العراق، على الرغم من ضعف مؤسسي عام، إلا أنها نسبياً استطاعت ان تلعب دوراً أفضل من السابق، مظاهره نشاط اوسع وخصوصاً بعد فترة احتلال داعش لعدد من المحافظات، بدأ بمساعدة النازحين داخليا وبناء حركة تضامنية خارج نطاق الدولة. في مرحلة

مكونات الحراك

ان أهم الفاعلين في الحراك المدني هم بشكل عام الشباب والقوى غير المنظمة كما سبق ذكره، إذ يمكن الملاحظة من ظاهر الحراك المدني أن الفاعل الأول والرئيس هو الفئات الشبابية المتطلعة الى مستقبل أفضل والتي تعيش البطالة وانسداد الافق بينما تشاهد كيف تهدر مليارات الدولارات عبر الفساد والمحسوبية. ومن زاوية التباين بين الأجيال، ان جيل الشباب وخاصة من مواليد التسعينات من القرن الماضي والألفية الجديدة والذي لم يستشعر بشكل كبير مساوئ النظام الدكتاتوري السابق، كان هو الأكثر نشاطاً. فقد نشأ هذا الجيل على مشاهدة البلدان المتطورة وكيف تعيش برفاهية، خاصة بعد انتشار وسائل المعرفة الالكترونية، ثم لم يعد قادراً على السكوت ولم تعد تقنعه التبريرات المعتادة والمستهلكة للأنظمة الحالية او التخويف بعودة الدكتاتورية.

فيما يرى ناشطون ان من بين الفاعلين الرئيسيين في الحراك والذين يمكن اعتبارهم الجهة الأكثر تنظيماً هم المنظمات غير الحكومية او أعضاء هذه المنظمات وناشطوها، بحيث يعتبرها البعض عنصراً مهماً لأنها عملت على محاور عدة منها رفع الوعي وحملات المدافعة. وتختلف دوافعها من منظمة الى أخرى، فيمكن ملاحظة المواقف الخيرية او الفرق التطوعية الخدمية والتي كان عملها هو حملات الاغاثة ودعم النازحين. ويعتبر العمل الانساني واحداً من اهم الدوافع لها، إذ توجهت اثناء فترة الاعتصامات المستمرة لتوفير المياه والمواد الغذائية والطبية وخيم الايواء. بالإضافة الى الفرق التطوعية الحقوقية والثقافية التي لعبت دوراً كبيراً في العديد من حملات التنظيف وتنظيم المهرجات وغيرها من الانشطة الثقافية والحقوقية والاجتماعية. ومن الممكن تحديد دافعها الرئيسي بالحماس الشبابي لتحقيق اهداف جماعية مجتمعية وتكوين هوية خاصة بهم.

على عكس المعتاد في الاحتجاجات السابقة كانت مشاركة النقابات العمالية والمهنية المدافعة عن حقوق العمال او الشرائح التي تمثلها وتوفير ضمانات لهم في هذه الاحتجاجات واضحة. هذه النقابات قبل ٢٠٠٣ كانت تابعة كلياً للنظام الشمولي السابق، وبعد ٢٠٠٣ تنازعت الاحزاب الكبيرة للهيمنة على هذه النقابات. لذلك، قليلة جداً هي النقابات التي بقيت مستقلة وفي العادة هي النقابات ذات الاستقطاب الضعيف والموارد القليلة، مع العلم ان العراق لا زال يفتقر بشكل رسمي وحدة النقابة للمهنة الواحدة ولا يخرج عن هذا المجال الا بعض النقابات الجديدة غير الرسمية. لم تكن النقابات والاتحادات في بداية الحراك ذات تأثير مهم الا ان بعض افرادها كانوا منخرطين بشكل فردي في الاحتجاج، ثم تعاضم دور النقابات لاحقاً الى ان وصلت الى حد إطلاق سلسلة من الاضرابات شملت قطاعات كبيرة في الدولة كان لها تأثير كبير في تحقيق مطالب الحراك.

ولكن وجهة النظر هذه لا تذهب الى عمق الحراك، الذي وان في ظاهره شعبي وأساليبه مختلفة، الا انه كان متأثراً بمخرجات عمل المجتمع المدني وتأسيسه لبيئة الاحتجاج في السنين الماضية. وأثر التراكم في هذا الجانب واضح جداً حيث يصبح التظاهر امراً مقبولاً به مجتمعياً وله من السوابق القانونية التي تجعل من التظاهر وباقي المظاهر الاحتجاجية امراً قانونياً بحده الأدنى.

الحراك كنتيجة عملية تراكمية

ولقياس كيف تتحرك القوى المدنية والمطلبية داخل المجتمع، وهل يمكن رصد تراكم معين لهذه الحركات؟ فإننا امام تباين اخر حيث تحركت القوى المطلبية بانتهاج شكل العرائض والمطالبات المكتوبة عبر وسائل التواصل الاجتماعية حتى تصل الى حد اغراق المواقع بهذه المطالبة التي عادة ما تكون موحدة وذات شكل واحد، مع انها تعبر عن مطالب محدودة بفئات معينة، بعدها تطورت الى احتجاجات محدودة ومتفرقة يتم التنسيق لها غالباً عبر مجموعات ووسائل التواصل الاجتماعي.

القوى المدنية المتعددة والفاعلين من منظمات غير حكومية ونقابات واتحادات وفرق تطوعية، والتجمعات الشبابية غير المنتظمة بإطار محدد بنقابة او منظمة، وهي الأبرز في الفترة الأخيرة، لا زالت تتحرك عبر المؤتمرات والجلسات الحوارية والمهرجانات بالنسبة للقوى المنظمة، بالإضافة الى مواقع التواصل الاجتماعي والتي اصبحت اهم محطة للتفاعل لدى المجموعات الشبابية المطلبية حيث اصبحت منصة لنشر افكارها وممكن ملاحظة ذلك من خلال التفاعل الكبير لتلك القوى مع الدعوات اللاحقة للاحتجاج. تطورت هذه الاحتجاجات والمطالبات المحدودة الى نقمة متزايدة على مجمل سلوكيات النظام السياسي لعدم تحقق أكثر مطالبهم فتحوّلت الى تظاهرات عارمة ومتزايدة تكتسب زخمها من سوء ادارة الدولة وتخبطها تطورت فيما بعد الى اعتصامات في معظم محافظات العراق.

فيما يرى اخرون انه لا توجد منهجية حقيقية في تحرك القوى المدنية، بل تعتمد على ردات الفعل، والتغيرات السياسية خصوصاً، وتنميتها الخصومة المتوسعة مثلاً مع حركات الاسلام السياسي خصوصاً في جانب الحريات العامة والخاصة. وساهمت ردات الفعل هذه في خلق مزاج ثوري او رافض للسلطة، ولكن لم يتبلور على شكل حركات فاعلة الا في جنبات ضيقة ولكن مهمة. ويصيب هذا الرأي عندما يتحدث عن منهجية لقطاع واسع غير منظم، ولكن من جانب اخر بالإمكان رصد انساق عامة وآليات تتطور بمرور الوقت ليس فقط في القوى المدنية المنظمة، بل انجرت الى تنظيم داخلي ذاتي لدى القوى المدنية غير المنظمة.

التراكم المرصود ليس فقط في نشاط الاشخاص وتطور اساليبه بل كان واضحاً في البيئة المواتية التي استطاعت ترسيخ مفهوم الاحتجاج بانه حق دستوري وهو تحت سقف القانون وبأنه تعبير حي عن متطلبات واقعية لشعوب تتوق للديمقراطية والعيش الكريم.

والتسقيط بأفراده، بحسب توجهات التمويل، مع الإشارة الى ان معظم الفضائيات هي مملوكة لأحزاب او جهات دينية في ظل غياب لوسائل اعلام مستقلة. إلا أن الاعلام المجتمعي المعتمد على وسائل التواصل الاجتماعي كان ابلغ اثراً وأسرع استجابة ونقلًا للأحداث بحيث اضطرت السلطات لتقييد الوصول الى وسائل التواصل الاجتماعي ومن ثم ذهبت الى قطع الانترنت تماماً عن كل المحافظات المحتجة بشكل استمر لعدة ايام.

كما ان هناك دور لبعض مخرجات نشاطات المنظمات غير الحكومية كالمخرجين من الدورات الحقوقية في مجال رصد الانتهاكات او المتدربين للمدافعة لتنظيم لوائح المطالبات او تنظيم الخيم او دورات التوعية والتثقيف حول القوانين والآليات الدستورية.

لم يكن في بداية الحراك يوم ١ أكتوبر ٢٠١٩ دور كبير للأحزاب حتى تلك التي عرفت تاريخياً بدورها في الاحتجاجات مثل الحزب الشيوعي بل على العكس وقفت موقفاً متوجساً ولم تدعو اعضائها ومناصريها للنزول للساحات وان كانت في نفس الوقت لم تمنعهم، لكن هذا الموقف تطور تدريجياً ليضعهم في موقف محرج خصوصاً وانهم يدعون التصاقهم بمطالبات الشعب والتعبير عنها، لينضموا بشكل صريح فيما بعد مثل بعض الاحزاب الليبرالية ذات التمثيل المحدود برلمانياً والحزب الشيوعي الذي استقال فيما بعد عضواً من البرلمان العراقي تضامناً مع المحتجين. كما هناك اتهامات بان شباب الاحزاب النافذة دخلوا فيما بعد بصورة مستترة لتوجيه المطالبات نحو اهداف هذه الاحزاب دون أن يتركوا تأثيراً كبيراً خصوصاً في بداية الاحتجاجات.

كان هناك مشاركة واسعة للتقريبين من التيار الصدري، وهو التنظيم السياسي الاكبر عدداً في البرلمان، وكان دائماً ما يعبر عن نفسه خلال هذه الاحتجاجات. ولكن مشاركة أنصاره كانت بشكل فردي وليس تنظيمي، بل على العكس فإن الطبقة السياسية لهذا الحزب نأت بنفسها في بداية الحراك وكانت خجولة في تبني مطالب المتظاهرين، ثم تطور الموقف الى تبني كامل للمطالب. كان الهدف الاساس المعلن من مشاركة جماهير التيار الصدري هو مساندة المحتجين في مطالبتهم بالإصلاح السياسي وحمايتهم من الاعتداء عليهم من الميليشيات المتربصة بالمحتجين لذلك تم تمييز قسم كبير منهم بارتداء القبعات الزرق. أعقب التواجد المستمر للقبعات الزرق والمشاركة المتسمة بالتنظيم والحماية انسحاب متكرر من الاحتجاجات ثم عودة اليها في مواقف وصفها خصومهم بالانتهازية والتفرد بالقرار ومحاولة اعتلاء الحراك لغايات سياسية مصلحة، فيما يفسرها أنصار التيار بأنها عقلنة للحراك ضمن سياق خطة تراعي رغبات الشعب. نتج عن ذلك خلافات واسعة في ساحات الاحتجاج واتهامات متبادلة بالاعتداء البدني بين المحتجين من ذوي التوجه العلماني والقبعات الزرق كانت الغلبة فيه بالتأكيد تميل للقبعات الزرق التي فرضت سطوتها على الساحات الا ما ندر.

من جهة اخرى كانت هناك عدة جهات ساندت الحراك، تتفاوت اهدافها واغراضها مثل المرجعية الدينية الشيعية ذات التأثير الاوسع والتي كانت تنصح السياسيين بانتهاج سبل السلمية وتحقيق رغبات المحتجين المشروعة والتحقيق في عمليات قتل المتظاهرين والطلب من المحتجين استخدام وسائل سلمية.

أما وسائل الاعلام المرئية والمسموعة، فبعضها ساهم في دعم الاحتجاجات والبعض الآخر وقف ضد الحراك وبادر الى تخوينه

المحور الثاني: البيئة السياسية والقانونية

المجتمع المدني ووجهات نظر واتهامات جاهزة ضد المجتمع المدني ومنها ان منظمات المجتمع المدني عبارة عن ادوات غربية تنفذ اجندات ضد الوطن ومدعومة من الخارج لتحقيق اغراض الدول الغربية. لكن بعض المؤسسات الاخرى تتعامل مع المجتمع المدني بطريقة ايجابية ما دام لها مصلحة في ذلك لأنها تعتقد ان باستطاعتها استخدامه كأداة يمكن تحريكها باتجاه مصالحها، أو لكونها مجبرة على التعامل معه استجابة للواقع الاجتماعي لحاجتها اليه. كما أن منظمات المجتمع المدني أشركت المؤسسات الرسمية ضمن حدود معينة في بعض فاعلياتها لتخفيف التوتر وللوصول الى فهم مشترك لكن معظم الاحيان يكون ذلك بوساطة اممية او منظمات دولية.

من جهة اخرى لا يمكن انكار التدخل السياسي في جميع المفاصل الاجتماعية والاقتصادية والدينية، والفضاء المدني ليس بعيد عن هذا التدخل حيث يعتبر الفضاء المدني حقائق خلفية لبعض الاحزاب وفرصة مهمة للطبقة السياسية في استثمار بعض المساحات التي لا يمكن لها كطبقة سياسية الدخول اليها. ونجد ان الدولة تنظر بعدم ارتياح لكل ما هو خارج المنظومة السياسية، إذ لا يوجد في تاريخنا السياسي دور جذري او حقيقي للمنظمات او الحركات الاجتماعية الا بكونها جزء من منظومة سياسية حتى وان كانت معارضة. أي بمعنى اخر ان الحركات ان كانت من ضد سياسي فيجب قمعها لأنها معادية، وان كانت من شيء موافق للدولة فيجب دعمها.

بعض المؤسسات الرسمية التي تتعاطى مع المجتمع المدني لا تفهم طبيعة منظمات المجتمع المدني وآلية عملها بكونها ميدان خارج نطاق مؤسسات الدولة لكن يتفاعل مع نفس القضايا التي تعمل بها هذه المؤسسات. وأحياناً تلجأ هذه المؤسسات الى التعامل بنصوص قانونية حدية تبتعد عن روح القانون حيث يتم الضغط على بعض المنظمات الصغيرة وتهديدها بالعقوبات وأحياناً بالحل القضائي لعدم تقديم التقارير السنوية المطلوبة منها مثلاً. ومن الملاحظ كذلك وجود عقلية لدى بعض المؤسسات الرسمية تنادي بتقليل عدد المنظمات من ٣٥٠٠ الى حوالي ألف منظمة لأنها تعتقد بان عددها مبالغ فيه مما يثبت جهل كبير بأصل الحق في انشاء الجمعيات باعتباره من الحقوق المنصوص عليها في الشريعة الدولية والحق بالتجمع وهو ارث سابق للدولة الشمولية قبل ٢٠٠٣ حيث لم يكن هناك مجتمع مدني اiban تلك الحقبة، بالإضافة الى قصور في فهم عمل منظمات المجتمع المدني.

كانت الاجراءات التي اتخذتها الدولة رداً على الاحتجاجات متعددة، فيما يخص الحراك الذي انطلق في ٢٠١٩ وكان ردها متسماً بالقسوة في بداية الحراك حيث بلغ عدد الشهداء الكلي -من المتظاهرين والقوات الامنية- منذ ١ أكتوبر ٢٠١٩ ولغاية ٢٣ يناير ٢٠٢٠، (٥٢١) شهيدا وواقع (٥٠٤) من المتظاهرين و (١٧) عنصر أمني واصابة (٢٣١٢٢) بواقع (١٩٢٨٦) متظاهر و(٣٨٦٨) عنصر أمني. اما اعداد الموقوفين من المتظاهرين فقد بلغ (٢٦١٥) موقوف افرج عن (٢٣٢٣) منهم وبقي (٢٩٢) موقوف رهن التحقيق فيما بلغ عدد المختطفين حسب معلومات وشكاوى وردت الى المفوضية (٧٢) ناشط مدني تم اختطافهم على يد مجهولين، اما عدد محاولات الاغتيال فقد بلغت (٥٠) حالة اما الانتهاكات التي ارتكبت بحق الصحفيين فقد بلغت (٥١) انتهاك، اما اجمال الاضرار التي لحقت بالمباني الحكومية ومقرات الاحزاب السياسية والممتلكات العامة فقد بلغت (٣٨٧) ضرر، بحسب المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق.

اما الاجراءات التي تطل بيئة عمل المجتمع المدني فالدولة في العادة تعبر عن رضاها عن نشاطات المجتمع المدني المتعلقة بالإغاثة لأنها تقدم العون وتسد مكامن القصور الحكومي ولكنها في نفس الوقت تضع بعض العراقيل بغية توجيه الإعانة الى مناطق او فئات ترتئها او تفضلها عن غيرها لاعتبارات سياسية او فئوية. اما في مجال السياسات والمدافعة الحقوقية فعادة تكون غير مرحب بها لأنها تطرح وجهات نظر مغايرة لمخططات الحكومة وفي العادة تكشف عن قصور او تقصير الدولة، وأحياناً عن فساد مالي وإداري. إلا أنه تجدر الإشارة الى صعوبة العمل في هذا المجال بسبب قلة المنظمات التي تعمل في هذا المجال وعدم توافر مصادر معلومات او مصادر مالية ولوجستية تتيح لها استدامة عملها.

في نفس الوقت تعمد الدولة الى تعقيد الإجراءات لعمل المنظمات مثلاً، او الإكثار من التشخيصات الامنية والمراقبة فالمنظمات التي تتبع احزاب بعينها تتلقى وضع تفضيلي، عكس المنظمات التي تكون مصنفة انها معادية سياسياً او مستقلة، وقد تتدخل الدولة بصورة غير مباشرة في عمل المنظمات التي تهتم بواقع السجون مثلاً او حملات الفساد بوضع عراقيل ترقى الى درجة المنع. من جهة الواقع السياسي تؤثر البيئة السياسية على الفضاء المدني بشكل سلبي عموماً. ان غالبية المؤسسات الحزبية او الفاعلين الرئيسيين هم ذوو عقلية شمولية ولديهم حساسية في التعامل مع

١ -«التظاهرات في العراق: حرية الرأي والتعبير والتظاهر السلمي (تقرير

خاص) التقرير الرابع للفترة من ٢٠١٩/١٢/١٨ الى ٢٠٢٠/١/٢٣». «المفوضية العليا لحقوق

الانسان في العراق».

لصحفيين ومصورين واعتداءات طالبت صحفيين ومؤسسات صحفية وإعلامية.^٤ ذكر التقرير نفسه ان السلطات قامت بإغلاق ٩ فضائيات اجنبية ومحلية بالإضافة الى ست محطات اذاعية وتوجيه انذار الى عدد اخر من الفضائيات والاذاعات بالغلق فيما اذا استمرت بمخالفة السلوك المهني حسب ادعاء السلطات. ان حرية التعبير كمفهوم تتعاطى معه الدولة يختلف تماما عن المادة ٣٨ من الدستور العراقي والتي جاءت مطلقة وتسمح بنطاق واسع من حرية التعبير. فالدولة بموروثها ونمطها القمعي لا يمكن ان تتغير بمجرد تغيير ديكتاتور، فالعراق يكاد يتميز بانه دستوريا دولة ديمقراطية ولكن من الشائع جدا قتل او خطف وايداء وتعذيب الناشطين.

ومن زاوية مقارنة بالبيئة الاقليمية يستطيع المجتمع المدني ان يقيم فعالياته واجتماعاته واحتفالاته بدون استحصال إذن مسبق او موافقات امنية وهذا امر ايجابي، لكن اي فعالية عامة في الساحات والشوارع لمناهضة الحكومة خلال الفترة الماضية إذا لم يمارس ضدها القمع، يمارس عليها كل انواع الضغوط. لا زالت بعض مؤسسات الدولة المعنية بالإعلام قاصرة في وضع معايير محددة تضبط من خلالها الانتهاكات المزعومة ضد اشخاص او السب والقذف او اثاره التحريض على العنف او الطائفية فهي تمارس الاستنسابية في عملها بإغلاق بعض وسائل الاعلام او تلجأ الى التهديد بذلك.

من ناحية التقدم في حق انشاء الجمعيات وتسجيلها وممارسة عملها في القانون والممارسة بالحقيقة ليس هناك من تقدم يذكر عدى الزيادة المضطربة في تسجيل المنظمات في اطارها الطبيعي حيث وصل عدد المنظمات المسجلة الى ٤٧٠٠،^٥ بعد تسع سنوات من اقرار قانون المنظمات غير الحكومية وبعد ١٧ سنة من انطلاق العمل المدني لا زال العراق يعتمد مبدأ الاجازة المسبقة ومع ان القانون يعتبر بشكل عام ملباً لأغلب المعايير الدولية إلا أن عملية التسجيل تبقى تكتنفها صعوبات جمة. ورغم ان الدستور العراقي في مادته ٤٥ اولاً قد ضمن للمنظمات حق التشكيل والتأسيس والعمل بالإضافة الى رعاية الدولة العراقية لهذا الاطار من العمل، الا ان الدولة تخلفت عن جميع التزاماتها ماعدا تسجيل تلك المنظمات، ولكن هذا التسجيل اصبح أيضا عبء على كاهل تلك المنظمات وخاصة الناشئة منها بسبب التعقيدات الفنية والأمنية. نظريا، اجراءات التسجيل هو روتين معتاد في المؤسسات العراقية، ولكن عمليا وبالتجارب فان تسجيل منظمة صغيرة يحتاج الى فترة تمتد من ستة أشهر الى سنة في السياقات الاعتيادية، ومبالغ ليست قليلة ضمن معدلات الدخل العراقية بغرض ايجار المكتب مثلا. وتبعاً للعقلية الشمولية للأحزاب المتنفذة في الدولة، عمدت هذه الاحزاب الى تشكيل منظمات تابعة لها، وكثيرا ما تلعب هذه

اما من جهة الواقع القانوني والتنظيمي لحق وحرية التجمع في القانون والممارسة فمن الناحية القانونية لا زال العراق متعثرا في تشريع قوانين تضمن الحق بالتعبير وحرية التجمع رغم أن دستور العراق ٢٠٠٥ نص على ذلك ووجب تشريع قانون لذلك. إلا أن السلطة توجهت نحو تشريع قانع للحريات بدلا من أن يكون ضامناً لها، مما اضطر المجتمع المدني لمناهضة هذا التشريع المطروح في البرلمان من قبل الحكومة منذ سنة ٢٠١١ ومحاولة تعديله التي تصطدم دائما بالتوجهات الراديكالية الحزبية وطغيان المنطق البوليسي. لذلك، لا زال العراق يعمل بموجب امر سلطة الائتلاف منذ عام ٢٠٠٣، وهو ناقص شكلا وموضوعا وعادة لا يتم الالتزام بنصوصه.

وتخضع التظاهرات لمدى قوة الجهة المنظمة او الداعية للتظاهرات وتقابل بانتقائية من قبل السلطات المسؤولة عن اجازة هذه التظاهرات فالإجراءات تكون صارمة او متهاونة بناء على نوع التحرك والاهداف، إذ توجد انتقائية واستنسابية عالية من هذه الناحية.

ولأسف مازال الوضع ضبابياً بما يتعلق بحالة التظاهر السلمي وحرية التعبير من الجانب التشريعي والتنفيذي وحتى الاجتماعي، فالقوانين والقرارات وحتى الاجراءات هي مقيدة لهذه الحريات ولا علاقة لها بتنظيم عملية التظاهر وحرية الرأي. كما ان ممارسات السلطة الحاكمة في العراق قد انتهكت حق التعبير عن الرأي في أكثر من مناسبة وبأساليب اجرامية لا ترتقي لدولة ديمقراطية ضمننت حرية الرأي وحق التظاهر في دستورها المحلي ومعاهداتها الدولية.

عموما حق التجمع يكون متاحا إذا لم يكن يشكل تهديدا للبيئة والنظام، فالسلطة السياسية تعطي انطباع انها تدعم الحريات العامة من خلال دعم تجمعات وتظاهرات ضيقة وغير جذرية، في حين أنها تمارس كافة أشكال القمع من قتل واعتقال واخفاء قسري وتعذيب ضد حركات يمكن أن تشكل تهديدا للمنظومة الحاكمة.^٦

ومن جهة حق وحرية التعبير في القانون والممارسة فلم تنتج الدولة العراقية منظومة مهنية للتعامل مع مفاهيم الحريات والاعلام والجمعيات المستقلة أو المدافعين عن هذه الحقوق، حيث يعتبر العراق من الدول المتقدمة في اعداد ضحايا الاعتداءات على الصحفيين ونشطاء حرية الرأي، إذ قتل أكثر من ٢٧٧ صحفيا منذ ٢٠٠٣ من ضمنهم ٢٢ صحفيا اجنبيا.^٢ وعلى الرغم من انخفاض نسبة الاعتداءات في سنة ٢٠١٩ الا انها عادت لتتصاعد بعد انطلاق الاحتجاجات، حيث اعلنت الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين بتصريحها لوكالة سبوتنيك الروسية في ١٢ ديسمبر ٢٠١٩ انها وثقت أكثر من مئة اعتداء خلال شهري اكتوبر وديسمبر ٢٠١٩ من ضمنها ٣ عمليات اغتيال

٤ « حصيلة شهرين... قتل واختطاف وتهديدات لأكثر من ١٠٠ صحفي

عراقي». سبوتنيك بالعربي، ١٢ ديسمبر ٢٠١٩.

٥ حسب لقاء مع مدير عام دائرة المنظمات غير الحكومية.

٢ يمكن للمزيد من التفصيل مراجعة: إباد محسن ضد وآخرون، «حرية

التعبير في المنظومة القانونية العراقية». المركز المدني للدراسات والاصلاح القانوني، ٢٠١٥.

٣ «إحصائية شهداء الصحافة العراقية». مرصد الحريات الصحفية.

كما ان القانون والدائرة المعنية قد اتاحت تسجيل المنظمات الدولية والعمل المباشر في تنفيذ المشاريع داخل العراق وبالتالي هذا أثر بشكل كبير على تنفيذ المشاريع من قبل المنظمات المحلية، فتضاءلت فرصها بالحصول على الدعم والتمويل.

ان المنح المالية الخارجية تخضع لرقابة البنك المركزي التي تشترط على المصارف ألا تطلق المنحة الا بتوافر وثائق معينة منها صحة تسجيل المنظمة والعقد الذي على اساسه تم التمويل الخارجي. فالمضايقات من ناحية التمويل الخارجي موجودة، ولكن معظمها يكون بالممارسة، إذ ان القانون اتاح التمويل الخارجي للمنظمات. والكثير من المضايقات أساسه حملات تشويه السمعة من قبل الاحزاب السياسية، بحجة ان التمويل الخارجي الغاية منه تنفيذ اجندات الدول الممولة. وهذا التخوين يمارس بنسبة اقل من قبل الحكومة والبرلمان.

دائماً هناك تعقيدات تصاحب فتح الحساب المصرفي للمنظمات واجراءات مشددة من المصارف لمكافحة عمليات غسل الاموال او تمويل الإرهاب، فيطلب المصرف عادة وثائق العقود التي بموجبها تم تحويل الاموال الى حساب المنظمة.

يصاحب حق الوصول الى المعلومات صعوبات جمة وكبيرة فالدستور العراقي لم يتطرق صراحة الى هذا الحق بل ذكره ضمناً في المواد التي تحدثت عن حرية التعبير. ولم يشرع لغاية اليوم قانون لحق الحصول على المعلومات على الرغم من طرحه لأكثر من نسخة ولأكثر من مرة في البرلمان العراقي. ومن جهة اخرى العراق انضم في سنة ٢٠٠٧ الى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والتي من بين بنودها اتاحة المعلومات للعامه تحقيقاً لمبدأ الشفافية، ولكن لغاية الآن لم ينفذ العراق هذا الالتزام، بل حتى لا يوجد تصنيف للمعلومات حتى يكون هناك معيارية لمؤسسات الدولة في اتاحة البيانات والمعلومات.

ان غياب الشفافية بل والحجب المتعمد حتى للمعلومات الاعتيادية والدخول في روتين موافقات طويل وشاق هو النمط الشائع في العراق، بل يمكن منع أي معلومة حتى مع وجود الموافقات اللازمة من قبل موظف صغير بأعذار واهية او بدون اعدار اصلا، بل ان الجهات الخاصة بالأمن خصوصاً تمتنع عن اعطاء أي معلومة تحت أي مسمى بل تخضع لمزاجيات واوامر بدرجات معينة.

لذلك يمكن اعتبار الحق بالوصول الى المعلومة محدود جداً، حتى ان مؤسسات الدولة المعنية بحقوق الانسان مثل المفوضية العليا المستقلة لحقوق الانسان التي هي جزء من مؤسسات الدولة وتم تأسيسها بقانون وتم اختيار اعضائها من قبل البرلمان ويصرف لها موازنة كاملة من الدولة ابدت شكواها على العلن من انها لا تستطيع الوصول الى احصاءات رسمية للجرحي والضحايا في الاحتجاجات الأخيرة.

المنظمات دوراً في تشويه صورة المجتمع المدني، فيبقى على عاتق المواطن ان يفرز بين المنظمات المستقلة والمنظمات التابعة للأحزاب. ومن جهة أخرى، السياسيون والأشخاص النافذون توجهوا لتأسيس منظمات تابعة لهم، فهي من جهة توفر فرصة لدعم مالي لمشاريعهم وحضوراً اجتماعياً ودولياً ومن جهة أخرى توفر دعماً جماهيرياً لهم.

هناك مبادرات لمساعدة المنظمات الناشئة في عملية التسجيل والحصول على شهادة السماح بالعمل، ولكن التمييز لا يزال قائماً في عملية تسجيل المنظمات لأن قسماً منها لديه علاقات تسرع بالعملية او توجهاته قريبة من توجهات ادارة الدائرة. ومن ناحية ثانية هناك عدم معرفة لدى الكوادر بالتعامل مع المنظمات غير الحكومية. اما فيما يتعلق بتسجيل المنظمات الاجنبية فانه يأخذ وقت أكثر وتكاليف اعلى، على الرغم من ان الدائرة المعنية تعطي تصاريح عمل مؤقتة ولكن ذلك يخضع لاستنسابية وتقدير الدائرة.

تعاني المنظمات التي تهتم مثلاً بأنشطة حقوقية او بقضايا المرأة خصوصاً الى تشويه سمعة كبير خصوصاً عن طريق تسريب مصادرهم واعمالهم في حالات معينة. وفي مناسبات متعددة تعرضت الناشطات الى تشويه السمعة الممنهج بهدف الابتزاز او التسييط والتشهير.

من حسنات قانون المنظمات غير الحكومية رقم ١٢ لسنة ٢٠١٩ ان الحل الاداري غير مسموح فيه وعلى الدائرة المعنية ان تتوجه للقضاء لحل اي منظمة مخالفة للقانون، ولكن من جهة اخرى تستخدم الدائرة اوامر تصدر من اعلى الجهات الحكومية لتقييد التعامل مع المنظمات.

بالنسبة الى حق الوصول الى الموارد، ان السمة الرئيسة للمجتمع المدني هي الطوعية والذي يسير جنباً الى جنب مع الاستقلال المالي ليكونا عماد عمل المنظمات غير الحكومية. والتمويل بطبيعته اما ان يكون داخلياً (ذاتياً) او خارجياً. إلا ان التمويل الذاتي للمنظمات محدود جداً، عدا بعض المنظمات المرتبطة بمؤسسات دينية او حزبية التي تحصل على تمويل داخلي مستمر، على الرغم من ان بعضها يحاول منافسة المنظمات المستقلة في الحصول على التمويل الخارجي. وكذلك قلة من المنظمات حديثة النشوء والفرق التطوعية تستطيع الحصول على تبرعات ودعم داخلي، كبعض المنظمات العاملة في مجال الإغاثة، ولكن من الصعب الاستمرار بوتيرة ثابتة في تحصيل هذا الدعم.

اما التمويل الحكومي فهو شبه معدوم، وإن وجد فهو بسيط وقصير الأمد، بل ان هناك توجه حكومي للاستعانة بالمنظمات مما يعني عملية عكسية من الدعم.

اما التمويل الخارجي، فيبدو أن الوصول له مرهون بالعلاقات والأيدولوجيات، بالإضافة الى المهارة والخبرة في كتابة المشاريع.

ويتضح هذا أيضا في المواقع الالكترونية لمؤسسات الدولة التي هي شحيحة المعلومات جدا وتقتصر بالعادة على زيارات ونشاطات المسؤول عنها. ونادرة هي المعلومات التي تتحدث عن بيانات او قرارات وغيرها تمس حياة المواطن او المجتمع. كما تجدر الاشارة الى ان هناك بعض المواد القانونية في عدة قوانين تعاقب الموظف الذي يظهر بعض المعلومات تحت داعي سرية الوثائق الرسمية مع ان بعضها يبيث في وسائل اعلام قريبة للأحزاب.

الحوار والشراكة والمشاورة مع المجتمع المدني في وضع الاستراتيجيات والاولويات والسياسات الوطنية المنظمات غير الحكومية
استطاعت مد جسور مع مؤسسات الحكومية، ورغم اظهار الحكومة عدم استعدادها لتقبل الرأي الناقد لها والمختلف عنها، إلا أن الحال يتغير عندما يكون الحوار برعاية منظمات اممية او دولية او ان المشاركين بالحوار هم من اتجاهات قريبة للتوجه للدولة. وفي حال حصول هذا الحوار، فإنه يتم سماع الآراء حتى لو كانت مختلفة ولكن يتم الاخذ بها بحدود قليلة، خاصة عند صناعة القرار النهائي حيث يتم استبعاد المجتمع المدني.

إذن، عند الحديث عن الشراكة، من الصعب وجود حالات يتم البناء عليها ومعرفة النتائج المحققة لأنها نادرة جدا وعادة ما تكون مشاركة المنظمات او الناشطين صورية، ويتم انتقاء المشاركين من منظمات تابعة للسياسيين او نشاطهم التوجهات. فعلى سبيل المثال يطلب صندوق الامم المتحدة للسكان اشراك ممثلين عن المجتمع المدني في لجان عليا تتعاون مع وزارة التخطيط، فيتم ترشيح منظمات غير مختصة او غير ناشطة لهذه اللجان -حسب رأي بعض من تمت مقابلتهم- وذلك لقرب توجهاتهم من دوائر صنع القرار في المؤسسات الحكومية.

وإذا كانت الدولة ترضخ لضغط المجتمع المدني في التشاور والحوار معه، فهذا يكون عادة في نطاق الحقوق والحريات فقط مع انها حالات نادرة في الواقع، ولكنها تكاد تكون معدومة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ويعتقد كثيرون ممن تم مقابلتهم ان الدولة ومن ثم الحكومة لا تأخذ المجتمع المدني على محمل الجد، بل تعتقد انه شكل من اشكال الرفاه او وسيلة لتحسين الصورة العامة للبلد. لذلك، لم يصل هذا الحوار الى المستوى المطلوب بسبب عدم وجود رؤية للخطط الوطنية لدور المجتمع المدني بالإضافة الى قلة وجود منظمات متخصصة قادرة على فرض نمطها على الحكومة او المشرع العراقي واصحاب العلاقة.

ولذلك، يشير بعض من تمت مقابلتهم ان تجاهل الحكومة للآراء الصادرة عن المجتمع المدني والتحذيرات التي يطلقها هي من الاسباب التي أدت الى انفجار الاحتجاجات الأخيرة. فهذا الواقع هو مؤشر على غياب مبدأ التشاركية من الحكم وعلى رفض لمبدئي المساءلة والشفافية.

المحور الثالث: دعم المؤسسات الدولية والاقليمية للبينة التمكينية للمجتمع المدني

عندما ننطلق من مدى إشراك منظمات المجتمع المدني في تخطيط وتنفيذ ومتابعة برامج التعاون التنموي من قبل الشركاء التتمويين: نجد ان هناك عدة منظمات من المؤسسات الدولية المستقلة والمعنية بالحقوق مثل منظمة هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية لها مصلحة بالمشاركة مع المجتمع المحلي، مثلاً في أخذ آرائه وتضمينها في تقاريرها.

اما منظمات الامم المتحدة، فكل منها لها توجهاتها الخاصة. يتشارك بعضها مع المجتمع المدني وبأخذ بآرائه بناءً على تصورات لديها عن مصداقية من تتعامل معه، وقسم آخر من منظمات الامم المتحدة يعمد الى استشارة الدولة بترشيح منظمات محلية لها، لا تكون بالضرورة كفوة ولكنها ترشح حسب قربها للجهة الحكومية المعنية. ومن الممكن ملاحظة ان قسم من المنظمات الدولية لديها علاقات مشبوهة مع عدد من المنظمات المحلية يدور حولها شك بالكفاءة والمصداقية والنزاهة ومثال عليه ما حصل مع (UNHCR) مع منظمات محلية بالعراق الذي كشف عن فساد كبير لا يمكن تفسيره بحسن نية.

ويشكل موضوع الاستدامة في العلاقة مع المنظمات المانحة مشكلة للمنظمات المحلية، وذلك بسبب محدودية الدعم لتطوير الأداء الداخلي ومحدودية الموارد الإدارية، بل ان الموارد الإدارية تستأثر بها عادة المنظمات الكبرى والمنظمات الدولية. فيحسب توجيهات الاتحاد الأوروبي مثلاً، في حين أن ٧٠٪ من المشروع يقع تنفيذه على عاتق الشريك المحلي، فهو يمتلك مصاريف إدارية بمقدار ٧٪ من المنح للمنظمة الدولية. لذلك، فإن هذه المنظمات الدولية لا تتحمل استدامة المنظمات المحلية العاملة معها، ولا تأخذ في حساباتها هذه المصاريف الإدارية، مما يؤثر على ديمومة المجتمع المدني المحلي.

اما مدى الاهتمام بقضايا البينة التمكينية للمجتمع المدني في الحوارات والبرامج مع الحكومة من قبل المانحين والمنظمات الدولية، يدرك المانحون ان هناك صعوبات تصل حد الاعاقة لعمل منظمات المجتمع المدني، ولكنهم يصرون على تنفيذ رؤيتهم وتضع هذا على كاهل المنظمات المحلية والتي بدورها سيكون عملها منقوصا او غير واقعي ويستهدف الحالات غير المزعجة للسلطة.

قد كانت توجد مبادرات قليلة بالفترة السابقة قامت بها بعض وكالات الامم المتحدة مثل (UNDP) أو (UNOPS) ولكن حالياً لا توجد مبادرات تستحق الذكر. وحتى عندما تكون هناك اجتماعات محددة للنقاش مع الحكومة والجهات الدولية فهي تنطرق الى مشاكلها الخاصة وليس الى مشاكل المجتمع المدني بشكل عام. من الواضح -كما يرى ناشطون- ان اي برامج لتمكين المجتمع المدني العراقي غير مدرجة في المشاريع الدولية ولذلك يرون ان المجتمع المدني المحلي يستخدم كأداة وليس كشريك ويعتبر المانحون أنفسهم غير مسؤولين عن تحسين البينة الداخلية وغير معنيين بالتمكين الداخلي للمنظمة.

التمويل الذي يشجع على استدامة منظمات المجتمع المدني عادة غير موجود في العراق ففي حالات محدودة جدا تلتقي المنظمات المحلية او تحاول ان تلتقي مع مانحين رئيسيين للتأثير على اولوياتهم بالتمويل وتغيير بعض مسارات المانحين في هذا النطاق. وهذا

المحور الرابع: كيف تواجه منظمات المجتمع المدني التضيق على الفضاء المدني؟

المعتمدة على العمل التطوعي البعيدة عن التمويل الخارجي. بالنسبة للشبكات التي تعمل على التأثير بالسياسات والقادرة على الاستمرار كان لديها اتفاق فكري مبدئي. أما الشبكات المدعومة كلياً منها تنتهي بانتهاج التمويل الخارجي، بينما المنصات في العراق قليلة عموماً وهي أكثر قدرة على الاستمرارية بحكم عدم تكلفتها الكبيرة، فظهرت عدة منصات شبابية خاصة في مجال حوار صنع السلام وتمكين الشباب وكذلك للتطوير الرقمي وغيرها.

في العادة تعمل المنظمات على التشبيك بالحد الأدنى من الاتفاق، ولكن يبقى استراتيجية ورؤية كل منظمة عامل يؤثر أحياناً على فاعلية التشبيك خصوصاً بين منظمات إقليم كردستان وعلاقتها بمنظمات الوسط والجنوب. في حين يرى البعض أن العامل السياسي سيكون محددًا لفاعلية هذه الشبكات والمنصات التي ستكون في الحد الأدنى المقبول من التواصل والدعم.

هناك مقارنة حقوقية مهمة وواضحة بل وأحياناً صارمة بالإطار العام، ولكن أغلب المنظمات تكون مقارباتها نابعة من نوع عملها واهتماماتها، فضعف الثقافة الحقوقية سيكون واضحاً إذا كان هناك قياس لمفهوم الحقوق بشكل عام وليس تخصص معين. فمنظمات المجتمع المدني وخاصة الحقوقية منها تستند إلى مقارنة حقوقية بشكل كبير في عملها، ويظهر ذلك بوضوح مدافعتها عن القضايا التي تخصها مثل تشريع قانون المنظمات غير الحكومية أو قانون حرية التعبير. هذه المقارنة تشكل حجر الأساس في عمل المنظمات الحقوقية وتشكل رافعة أساسية لبقية المنظمات لذلك تجد أن خطاب المجتمع المدني لا يخلو تقريباً من ذكر المقارنة الحقوقية وأن بصيغ مختلفة.

لكن بشكل عام المنظمات تختلف في مقاييسها الحقوقية لأن مفهوم حقوق الإنسان يفسر لدى البعض بأن توجه سياسي ويعتبر أحياناً بأنه تدخل سياسي فتتحول إلى قضايا اغاثية وتنمية. منظمات المجتمع المدني بشكل عام تحتاج إلى تطوير كبير جداً على معايير حقوق الإنسان وسياسات التحرش وسياسات الاعتداء والتواصل الإيجابي على أساس المقارنة الحقوقية. إن تراكم السلطة الدكتاتورية والثقافة السائدة في العراق سبب إضافي لضرورة إقرار مدونة سلوك داخلية وهي ضرورة للمنظمات خاصة الحقوقية منها.

بالنسبة للمساءلة والشفافية في عمل المجتمع المدني، من الملاحظ أن هناك سياق عام بعدم الشفافية في العراق، فلا وجود لها على نطاق المؤسسات الحكومية كما بينا في المحور الثاني،

بالإضافة إلى التظاهرات والاحتجاجات التي امتد نطاقها إلى مختلف محافظات العراق، لازالت المنظمات غير الحكومية تعتمد على أساليب الحوار مع المؤسسات الرسمية وخاصة بالذهاب إلى مقار الحكومة والبرلمان واستطاعت إيقاف بعض القوانين والإجراءات عن الصدور ومنها قانون حرية التعبير عن الرأي والتجمع السلمي وقانون الأحوال الشخصية الذي يمس بحقوق النساء وخصوصاً الصغيرات.

إن استخدام استراتيجية الإعلام والأعلام المجتمعي بحكم علاقة الناشطين والمنظمات مع وسائل الإعلام الجيدة ووسائل التواصل الاجتماعي كانت تقنية ناجحة يمكن البناء عليها مستقبلاً وحققت نجاحات في عدة مواقف فهي إن لم تستطع إيقاف بعض القوانين أو الإجراءات بشكل كامل فإنها استطاعت تغيير بعض المواقف المتشددة.

كما إن تنسيق المواقف بين عدة منظمات ونقابات لإصدار بيانات وانتاج حراك مناهض كان إحدى تقنيات العمل المستخدمة وإن كانت على نطاق محدود. كذلك عمدت منظمات أخرى إلى توسيع التشبيك مع المنظمات الأخرى بهدف صنع رأي عام ووحدة صلبة، ولكن لا زال من المبكر تسميتها بجماعات ضغط فاعلة. وكان من الملاحظ التوجه إلى تشكيل أطر غير رسمية مثل الفرق التطوعية التي تمتلك حرية الحركة ومرونة الفعل والليل من البيروقراطية في بادرة تطور لدى المجتمع المدني، وأحياناً تستفيد المنظمات من هذه الفرق التطوعية لتستطيع إنجاز أهداف يصعب على بنيتها الثقيلة إنجازه، فتقوم بالمساهمة في إنشائها.

التشبيك في مجال الحراك الاجتماعي كان أكثر حيوية منه في المنظمات غير الحكومية وباقي أطر المجتمع المدني وإن كان ليس بالأطر المعتادة في التشبيك ولكن بصيغ أكثر عمومية وأكثر سلاسة وسرعة فاتحد في ساحات التظاهر عدة فاعلين. فانطلاقاً من الشباب غير المنظم الذي هو نواة الاحتجاج، نجد أن التشبيك والتعاون حصل مباشرة مع ثلاث جهات أخرى هي المنظمات غير الحكومية والموكب والفرق التطوعية الخدمية والنقابات والاتحادات فأسهمت بتوزيع المسؤوليات: فقسم اختصاص بالدعم اللوجستي واستدامة فعاليات التظاهر وقسم بتنسيق المواقف وإصدار البيانات وإيصال الرسائل وقسم آخر أخذ على عاتقه التصعيد المباشر وغير المباشر للاحتجاج مثل التظاهرات المؤيدة أو الاضرابات وصولاً إلى محاورين للدفاع عن مطالب الاحتجاج. إلا أن الشبكات والتشبيك هي قليلة أساساً في المجتمع المدني والمستمرة منها أقل أيضاً. كما إن الأعداد في داخلها ترتفع وتتخفف ومساهماتها ليست على وتيرة واحدة وخاصة الشبكات

حتى وكالات الامم المتحدة ومنظماتها والمنظمات الدولية غير شفافة في كثير من جوانبها وخصوصا في مشاريعها وعلى المعايير التي انطلقت منها. اما المسائل المالية وموازنتها فتبقى سر من اسرار المنظمات، وهذا ينعكس بالنتيجة على المنظمات المحلية والنقابات وباقي اطر المجتمع المدني حتى على مستوى المصارحة في النطاق الداخلي للهيئات العامة.

من الممكن ان يوصف هذا الموضوع بانه من الجوانب السيئة الموجودة لدى المنظمات فعدا عن عدد قليل منها، لا يتم الافصاح بشكل عام عن موازنة المنظمات وعن انشطتها وعدد العاملين وحقوقهم وواجباتهم وأحيانا يتم التضليل عمدا مما يولد سمعة سيئة لعموم المجتمع المدني، وهذا الموضوع يتعاطم في مجال النقابات والاتحادات حيث يوجد صراع كبير داخلها سببه الاساس عدم وجود شفافية مع وجود اموال هائلة وضعف مساءلة الهيئات العامة او تغييبها قسرا.

وقليلة هي المنظمات التي لديها سياسات داخلية او استراتيجيات مثل منع التمييز او منع التحرش او اليات الشكوى او تضارب المصالح وليس هناك وضوح لآلية الشكوى داخل المنظمات. ومع ان هناك دعوات لتعزيز الشفافية الداخلية فانه ليس هناك من مبادرات واضحة المعالم لهذا الامر، هذه الدعوات انطلقت ردا على حملات تخوين منطلقة من شبهة التمويل الخارجي او الفساد الاداري للمنظمات. فيما يرى البعض ان الشفافية قد تشكل خطورة على المنظمات نفسها باستخدامها ادوات ضغط عليها او ورقة للابتزاز الا ان عدم الشفافية تبقى البوابة الكبيرة التي تمرر فيها عمليات الفساد الداخلية.

خلاصة

ويطوروها ويحققوا استدامتها الذاتية ان نطاق جديد من التواصل الاجتماعي يجب الانتباه له من خلال التواصل الاجتماعي او من خلال الالعاب الالكترونية التي قد تكون فاعلة في المستقبل ومن الممكن الاستفادة منها كتقنيات تحقق النتائج المرجوة بشكل أسرع وأفضل من الطرق التقليدية

يحتاج المجتمع المدني العراقي الى التعلم والاحتكاك والى تطوير اليات الدعم الذاتي والمحلي والى اكتساب مهارات المدافعة

ضرورة الاستمرار بالتعريف بالمجتمع المدني ودوره وتحدياته فلا زال كثير من المجتمع واحيانا من المنخرطين في المجتمع المدني يجهلون الادوار التي يقوم بها المجتمع المدني او قيمه او الاساليب الفضلى في ابراز دور المجتمع المدني ان عملية التراكم في الاحتجاج الاجتماعي ضرورة لتحقيق الوعي والاستمرار بالتدافع مع السلطة قد ينتج نظاما مراعى لحقوق الانسان.

ايجاد مدونات سلوك او معايير او علامات تؤشر منها المنظمات لشفافيتها واصدار تقارير واسعة ومشاركة ونشر للتقارير المالية والإدارية مما يولد رأي عام لصالح المجتمع المدني ويعزز من شفافيته ويطور من اساليب المسألة كشف لنا البحث الفقر الكبير في المكتبة العربية للدراسات والتقارير التخصصية في مجال المجتمع المدني المحلي ونرى ضرورة الاستمرار بإنتاج ونشر التقارير المختصة في هذا المجال والتعاون والتشبيك الواسع لإيجاد منظومة معرفية متخصصة بالمجتمع المدني المحلي والعربي

ان المجتمع المدني في العراق خلال سنة من التقرير السابق^٧ لم يشهد تطورا كميًا ونوعيًا عموماً الا في نطاق حالة الحراك الاجتماعي مع محدودية مدخلة المنظمات غير الحكومية. لذا يمكننا القول ان المجتمع المدني الذي هو الاطار الأشمل والأوسع قد تطور على صعيد المطالبات وانجز بعض الاستحقاقات ولكن على صعيد البنى والهيكل والتطور الداخلي فلم يكن هناك ما يشير الى تقدم ملموس، الا في سياق المراهنة على التراكم بالعمل المدني الذي هو بطيء في ذاته ومنتج على المدى البعيد وليس القريب، وهو في اطار تأسيس ثقافة مجتمع مدني. وهذه مهمة ليست باليسيرة، خاصة في ظل مناخ سياسي ضاغط وتشاحن اقليمي وأيدولوجيات متصارعة، العراق يكون دائماً في عين العاصفة ومحمل بأثقال تركة نظام دكتاتوري لم يستطع على مدى سبعة عشر عام من التخلص منه.

مما تم عرضه، ان أبرز الدروس المستفادة التي يمكن استخلاصها والاعتماد عليها لاحقاً، في آليات عمل المجتمع المدني وبناء الحركات الاجتماعية هي:

- التركيز على الحراك الشبابي باعتباره رافعة للمستقبل ودعم الاطر الجديدة لاستيعاب طموحاتهم وكذلك العمل على تشييب المنظمات غير الحكومية والنقابات والاتحادات وتمكين الشباب من الوصول الى قيادة هذه الاطر
- لا زالت الحركات السياسية في العراق تلعب دورا ضعيفا في تنشئة المجتمع مدنيا ولا تساهم في عملية التنمية، ولا زالت تتعامل بمبدأ السلطة الغنيمية، وعليها تغيير منهجيتها لمواكبة التطور في الساحة العراقية
- يحتاج المجتمع المدني لتكون البيئة مواتية للعمل الى الكثير من التشريعات خصوصا مجال حق الحصول على المعلومة وحق التعبير عن الرأي وحماية المدافعين عن حقوق الانسان وحرية الاعلام
- يحتاج المجتمع المدني الى تطبيق حقيقي وجاد للتشريعات وتطويرها خاصة تلك التي تمس وجوده وحياته مثل قانون المنظمات غير الحكومية وتسهيل الاجراءات المصرفية
- ضرورة اعادة التفكير من قبل المنظمات الدولية بمشاركة حقيقية للمجتمع المدني المحلي والبحث عن طرق لاستدامة المجتمع المدني المحلي ومن ضمنها العدالة في موضوع المصاريف الادارية
- ايجاد مساحة ايجابية للتفكير ولحرية التعبير وللمبادرة وعلى المجتمع المدني البحث عن المخالف وليس عن الموافق وتوسيع مدركات المجتمع المدني وتطوير افاقه نحو مجالات تأثير اوسع
- ضرورة مقاومة التشويه الذي ينتج عن محاولة شيطنة الحراك او المجتمع المدني والذي احيانا ينتج من جلد الذات من قبل المجتمع المدني نفسه باتجاه تعزيز مكانة ودور المجتمع المدني باعتباره مساهما حقيقيا في تنمية البلدان ومدافعا حقيقيا عن قيم المجتمع وحقوق الانسان
- يحتاج المجتمع المدني ان يثق بالشباب وبالحراك المجتمعي وبطروحاتهم مهما كانت خارجة عن المألوف مما يعزز استقلاليتهم وايمانهم بقدرتهم على التغيير الايجابي وتحسين البيئة التمكينية ويجعل منهم عنصرا فاعلا في المجتمع ويمنحهم المسؤولية وقيادة أنفسهم والمحاسبة على هذه المسؤولية مما ينتج قيادات جديدة شابة واعية
- وضوح الدور النسائي والمشاركة القوية والواسعة للنساء في الحراك يعزز من ادوارهن المجتمعية في المستقبل ويمنحهن العزيمة والدافع لإبراز هذا الدور بشكل أكبر
- ابراز روح الملكية للمشاريع الشبابية حتى يدافعوا عنها

^٧ انظر/ي: عباس الشريفي. «واقع البيئة التمكينية للمجتمع المدني في

العراق». شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ٢٠١٨.



www.annd.org - 2030monitor.annd.org - civicspace.annd.org

 Arab NGO Network for Development

 @ArabNGONetwork



Arab-NGO-Network-for-Development

 anndmedia